

Distr.: General  
10 July 2015  
Arabic  
Original: English



## مجلس حقوق الإنسان

### الدورة الثلاثون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

## تقرير الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي

الرئيس - المقرر: مادس أنديناس

موجز

في عام ٢٠١٤، اعتمد الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، بموجب إجراءاته العادية، ٥٧ رأياً تتعلق باحتجاز ٤٢٢ شخصاً في ٣٠ بلداً. وأحال أيضاً إلى ٤٨ حكومة ١٣٦ نداءً عاجلاً بخصوص ٤٣٥ فرداً. وأبلغت الدول الفريق العامل أنها اتخذت تدابير لمعالجة أوضاع المحتجزين. ففي بعض الحالات أُطلق سراح المحتجزين؛ وفي حالات أخرى تلقى الفريق العامل تأكيداً بأن تُضمن للمحتجزين المعنيين محاكمة عادلة. ويعرب الفريق العامل عن امتنانه للحكومات التي لبّت نداءاته واتخذت تدابير لموافاته بالمعلومات المطلوبة عن حالة المحتجزين.

ودخل الفريق العامل في حوار مستمر مع البلدان التي زارها، ولا سيما فيما يتعلق بتوصياته. وتلقى من حكومة السلفادور معلومات عن تنفيذ التوصيات التي قدمها إليها. وفي عام ٢٠١٤، زار الفريق العامل نيوزيلندا وقام بزيارتي متابعة إلى ألمانيا وإيطاليا. وترد التقارير الخاصة بهذه الزيارات في الإضافات لهذا التقرير (A/HRC/30/36/Add.2 و Add.3 و Add.4).

على التوالي).



وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/٢٠، يقدم الفريق العامل أيضاً إلى المجلس تقريراً يحتوي على مشروع المبادئ والمبادئ التوجيهية الأساسية بشأن سبل الانتصاف والإجراءات المتعلقة بحق كل شخص يُحرم من حريته بتوقيفه أو احتجازه في إقامة دعوى أمام محكمة (A/HRC/30/37)، التي اعتمدها الفريق العامل في دورته الثانية والسبعين. ويهدف مشروع المبادئ والمبادئ التوجيهية الأساسية إلى مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ التزامها بتجنب سلب الحرية تعسفاً. وأعد الفريق العامل أيضاً تقريراً عن القوانين واللوائح والممارسات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بحق الطعن في شرعية الاحتجاز أمام إحدى المحاكم (A/HRC/27/47).

ويحلل الفريق العامل في هذا التقرير المسائل المتعلقة بالاحتجاز في سياق مكافحة المخدرات والمسائل المتعلقة بالاحتجاجات السلمية والاحتجاز التعسفي، ويشدد الفريق العامل على ضرورة إتاحة سبل انتصاف من الاحتجاز التعسفي كقاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي أغلب الحالات، ومنها الحالات التي لا يكون فيها إطلاق السراح سبيلاً من سبل الانتصاف، يحق للفرد الحصول على تعويض. ولا يجوز أن توضع بموجب القانون الداخلي حواجز تحد من هذا الحق، في شكل حصانات أو تقييد للولاية القضائية أو عوائق إجرائية أو دفع قائمة على أساس مبدأ "احترام التصرفات السيادية للدولة".

ويطلب الفريق العامل، في توصياته، إلى الدول أن تحمي حق كل شخص في الحرية بموجب القانون الدولي العربي وتكفل توسيع نطاق الضمانات والكفالات المتاحة لتشمل جميع أشكال سلب الحرية، وتكفل عدم احتجاز الأشخاص على ذمة المحاكمة فترات أطول مما ينص عليه القانون، وتكفل فضلاً عن ذلك مثول هؤلاء الأشخاص فوراً أمام قاضٍ.

ويوصي الفريق العامل مجلس حقوق الإنسان بتغيير اسمه ليضحي الفريق العامل المعني بسلب الحرية تعسفاً، وبأن يطلب إلى الفريق العامل أن يعد خلال عام ٢٠١٦ تحليلاً متعمقاً للاحتجاز نتيجة تطبيق السياسات الدولية والوطنية المتعلقة بالمخدرات، وأن يعد خلال عام ٢٠١٧ تقريراً عن مبادئ الشرعية والتناسب والضرورة والملاءمة المطبقة لتلافي الاحتجاز التعسفي.

## المحتويات

## الصفحة

٤	.....	أولاً- مقدمة
٤	.....	ثانياً- أنشطة الفريق العامل في عام ٢٠١٤
٦	.....	ألف - تناول البلاغات الموجهة إلى الفريق العامل خلال عام ٢٠١٤
١٦	.....	باء - الزيارات القطرية
١٧	.....	جيم - النظر في اسم الفريق العامل
١٧	.....	دال - متابعة الدراسة المشتركة المتعلقة بالاحتجاز السري
١٧	.....	هاء - منع الحالات الوشيكة لسلب الحرية تعسفاً
١٨	.....	ثالثاً- المسائل المواضيعية
١٨	.....	ألف - الاحتجاز في سياق مكافحة المخدرات
٢١	.....	باء - الاحتجاجات السلمية والاحتجاز التعسفي
٢١	.....	جيم - سبل الانتصاف من الاحتجاز التعسفي
٢٣	.....	رابعاً- الاستنتاجات
٢٥	.....	خامساً- التوصيات
		المرفق
٢٧	.....	رد حكومة كوبا بشأن الرأي رقم ٢٠١٤/٥٠

## أولاً - مقدمة

١ - أنشأت لجنة حقوق الإنسان الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بمقتضى قرارها ٤٢/١٩٩١، وعهدت إليه بالتحقيق في حالات ادعاء سلب الحرية تعسفاً وفقاً للقواعد المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية ذات الصلة التي وافقت عليها الدول المعنية. وقامت اللجنة، في قرارها ٥٠/١٩٩٧، بتوضيح ولاية الفريق وتوسيع نطاقها لتشمل مسألة الاحتجاز الإداري لطالبي اللجوء والمهاجرين الوافدين. وقيم مجلس حقوق الإنسان، في دورته السادسة، ولاية الفريق العامل وأكدها (قرار المجلس ٤/٦). وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، مدد مجلس حقوق الإنسان، بموجب قراره ٧/٢٤ ولاية الفريق العامل ثلاث سنوات أخرى.

٢ - وخلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤، كان الفريق العامل مؤلفاً من شاهين سردار علي (باكستان) ومادس أنديناس (النرويج) وروبرتو غاريتون (شيلي) والحاجي مالك سو (السنغال)، وفلامير توتشيلوفسكي (أوكرانيا). وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠١٤ استهل ستنجي رولان جان باتست أدجوفي (بنن) وخوسيه أنطونيو غيبارا بيرمودث (المكسيك) مهامهما كعضوين في الفريق العامل بدلاً من السيد سو والسيد غاريتون على التوالي. وفي ١ آب/أغسطس ٢٠١٤، استهل سيونغ - بيل هونغ (جمهورية كوريا) مهامه كعضو في الفريق العامل بدلاً من السيدة علي.

٣ - وخلال عام ٢٠١٤، كان السيد أنديناس رئيس الفريق العامل ومقرره وكان فلاديمير توتشيلوفسكي نائباً للرئيس. وفي الدورة الثانية والسبعين للفريق العامل انتُخب السيد هونغ رئيساً - مقرراً، وانتُخب السيد غيبارا بيرمودث نائباً أول للرئيس والسيد أدجوفي نائباً ثانياً للرئيس.

## ثانياً - أنشطة الفريق العامل في عام ٢٠١٤

٤ - عقد الفريق العامل، خلال الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، دوراته التاسعة والستين والسبعين والحادية والسبعين. وأوفد بعثة رسمية إلى نيوزيلندا في الفترة من ٢٤ آذار/مارس إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وقام بزيارتي متابعة إلى كل من ألمانيا في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وإيطاليا في الفترة من ٧ إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٤ (انظر الوثائق A/HRC/30/36/Add.2 و Add.3 و Add.4 على التوالي).

٥ - وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٤، ألغت حكومة ناورو زيارة كان من المزمع أن يقوم بها الفريق العامل في الفترة من ١٤ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، بسبب "ظروف غير متوقعة". ولم تقبل الحكومة بعد مواعيد الزيارة الجديدة التي اقترحتها الفريق العامل.

٦- وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/٢٠، اعتمد الفريق العامل في دورته الثانية والسبعين مشروع المبادئ والمبادئ التوجيهية الأساسية بشأن سبل الانتصاف والإجراءات المتعلقة بحق كل شخص يحرم من حريته بتوقيفه أو احتجازه في إقامة دعوى أمام محكمة. ويهدف مشروع المبادئ والمبادئ التوجيهية الأساسية إلى مساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزامها بتجنب سلب الحرية تعسفاً، امتثالاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٧- وقدم الفريق العامل إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والعشرين تقريراً جمع فيه الأطر القانونية الدولية والإقليمية والوطنية المتعلقة بالحق في الطعن في شرعية الاحتجاز أمام المحكمة (A/HRC/27/47). واستند التقرير إلى حد بعيد إلى الردود التي قدمتها طائفة عريضة من الجهات صاحبة المصلحة على استبيان أرسله إليها الفريق العامل، والتمس فيه الحصول على تفاصيل عن تناول هذا الحق في الإطار القانوني لكل منها.

٨- ويقدم الفريق العامل إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثلاثين تقريراً منفصلاً يحتوي على مشروع المبادئ والمبادئ التوجيهية (A/HRC/30/37). وعمل السيد أنديناس مقررراً معنياً بمشروع المبادئ والمبادئ التوجيهية الأساسية.

٩- وفي يومي ١ و٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، نظم الفريق العامل اجتماعاً تشاورياً عالمياً في جنيف جمع فيه خبراء متخصصين في مواضيع معينة وخبراء إقليميين للتعمق في دراسة نطاق ومحتوى الحق في أن تعيد محكمة النظر في الاحتجاز، وللسماع للجهات صاحبة المصلحة بالمساهمة في وضع مشروع المبادئ والمبادئ التوجيهية الأساسية. وقدم خمسة عشر خبيراً إقليمياً عروضاً، وشارك ممثلو الحكومات، وهيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، مشاركة فعالة في هذا الاجتماع. واستعان الفريق العامل بخصلة الاجتماع التشاوري لتنقيح النسخة الأولية التي أعدها للمبادئ والمبادئ التوجيهية الأساسية.

١٠- ولم يفتأ الفريق العامل يحدّث قاعدة بياناته (www.unwgadatabase.org) التي دُشنت في عام ٢٠١١ لبيسر على الجمهور الاطلاع مجاناً على آرائه في حالات الاحتجاز الفردية. وتحتوي قاعدة البيانات المذكورة على أكثر من ٦٠٠ رأي اعتمدها الفريق العامل منذ إنشائه عام ١٩٩١، وهي متاحة باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية. وتقوم قاعدة البيانات مقام أداة بحث عملية متاحة للضحايا والمحامين والأكاديميين وغيرهم ممن يحضّر قضايا لعرضها على الفريق العامل.

١١- وقرر الفريق العامل في دورته السبعين إنشاء فرقة عمل تتألف من السيد توتشيلوفسكي والسيد أدموني وأمين الفريق العامل، للعمل فيما بين الدورات من أجل تقديم اقتراحات لتحسين إجراءات الفريق العامل وأساليب عمله. وارتأت فرقة العمل أن من الضروري تحسين التواصل بين الفريق العامل والأطراف المشاركة، وكذلك التواصل داخل الفريق العامل. وسعيًا إلى تحسين شفافية

المعلومات وتوافرها، أنشأ الفريق العامل صفحة داخلية لموقع الإنترنت الخارجي بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وحدّث موقعه الإلكتروني المتاح للجمهور. وقرر الفريق العامل في دورته الحادية والسبعين تعديل استبيانه الموحد الخاص بتقديم الحالات وفقاً للإجراءات العادية لتقديم البلاغات، من أجل تضمينه أسئلة عن الأصول المرعية والمحاكمات العادلة.

١٢- ومثل السيد توتشيلوفسكي الفريق العامل في مؤتمر بعنوان "تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية" عقد في الدوحة في يومي ٥ و٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ومثل السيد هونغ الفريق العامل في اجتماع تشاوري للخبراء عن مسألة إقامة العدل عن طريق المحاكم العسكرية عُقد في جنيف في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

## ألف- تناول البلاغات الموجهة إلى الفريق العامل خلال عام ٢٠١٤

### ١- البلاغات التي أُحيلت إلى الحكومات

١٣- اعتمد الفريق العامل في دوراته التاسعة والستين والسبعين والحادية والسبعين ما مجموعه ٥٧ رأياً بخصوص ما يزيد على ٤٢٢ شخصاً في ٣٠ بلداً (انظر الجدول أدناه).

### ٢- آراء الفريق العامل

١٤- وجه الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله (A/HRC/16/47، المرفق، و Corr.1)، انتباه الحكومات، فيما قدمه إليها من آراء، إلى قرار لجنة حقوق الإنسان ٥٠/١٩٩٧ و ٣١/٢٠٠٣ وقراري مجلس حقوق الإنسان ٤/٦ و ٧/٢٤ التي طُلب فيها إلى الحكومات أن تأخذ آراء الفريق العامل في الاعتبار وأن تتخذ، عند الاقتضاء، التدابير الملائمة لمعالجة أوضاع الأشخاص المسلوبية حريتهم تعسفاً، وأن تُبلغ الفريق العامل بما اتخذته من خطوات. وبعد انتهاء مهلة الأسبوعين المحددة، أُحيلت الآراء إلى المصادر المعنية.

## الآراء المعتمدة خلال دورات الفريق العامل التاسعة والستين والسبعين والحادية والسبعين

رقم الرأي	الدولة	رد الحكومة	الشخص المعني (الأشخاص المعنيون)	الرأي
٢٠١٤/١	البحرين	نعم	تقي الميدان	الاحتجاز تعسفي، الفئة الثالثة
٢٠١٤/٢	الصين	نعم	شن كيغي	الاحتجاز تعسفي، الفئة الثالثة
٢٠١٤/٣	الصين	نعم	إلهام توهتي	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الثانية والثالثة
٢٠١٤/٤	الصين	نعم	ما شونلنغ	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الثانية والخامسة
٢٠١٤/٥	العراق	نعم	شوقي أحمد عُمر	الاحتجاز تعسفي، الفئة الثالثة
٢٠١٤/٦	ميانمار	لا	برانغ يونغ	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الثالثة والخامسة

رقم الرأي	الدولة	رد الحكومة	الشخص المعني (الأشخاص المعنيون)	الرأي
٢٠١٤/٧	دولة بوليفيا المتعددة القوميات	لا	جاكوب أوسترايشر	حُفظت القضية (أُفرج عنه)
٢٠١٤/٨	الصين	نعم	زنغ شيكو	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الأولى والثانية
٢٠١٤/٩	كوبا	نعم	إفان فرناندث دبستري	الاحتجاز تعسفي، الفئة الثانية
٢٠١٤/١٠	مصر	لا	محمد السيد علي رسلان ومحمد محمد عبده عبد الله وأحمد حسين علي وأحمد محمد تهاامي ومعتز أحمد متولي ومحمد محمد عبده والسيد محمد عزت أحمد والسيد صابر أحمد سليمان وأحمد حسن فواز عطى ومحمد عبد الحميد عبد الفتاح عبد الحميد وسيد علي عبد الظاهر ومحمود عبد الفتاح عباس	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الثانية والثالثة
٢٠١٤/١١	اليمن	لا	هيشم الزعزري	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الثانية والثالثة
٢٠١٤/١٢	الإمارات العربية المتحدة	لا	خليفة ربيعة نجدي	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة
٢٠١٤/١٣	اليمن	لا	محمد مثنى العماري	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الثانية والثالثة
٢٠١٤/١٤	المملكة العربية السعودية	لا	زكريا محمد علي	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة
٢٠١٤/١٥	كندا	لا	مايكل مفوغو	الاحتجاز تعسفي، الفئة الرابعة
٢٠١٤/١٦	جمهورية الكونغو الديمقراطية	لا	أبيدي نغوي وجيرفيه سايدي	الاحتجاز تعسفي، الفئة الثالثة
٢٠١٤/١٧	الجزائر	لا	جمال الدين العسكري	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الأولى والثالثة
٢٠١٤/١٨	المملكة العربية السعودية	لا	توفيق أحمد علي الصباري	حُفظت القضية (أُفرج عنه)
٢٠١٤/١٩	تايلند	لا	محمد أنور هاجيته المعروف أيضاً بمحمد أنوال أو أنور	الاحتجاز تعسفي، الفئة الثالثة
٢٠١٤/٢٠	السلفادور	نعم	أراثيلي ديل كارمن غوتيريث ميخيا، وبيرونكا بياتريث إيرنانديث ميخيا، وريثا آدا لوبيث مولانو	الاحتجاز تعسفي، الفئة الثالثة؛ وفي حالتي السيدة إيرنانديث والسيدة لوبيث، الفئة الأولى
٢٠١٤/٢١	الصين	نعم	وانغ هانفاي	الاحتجاز تعسفي، الفئة الثانية
٢٠١٤/٢٢	البحرين	لا	جاسم الحلبي	الاحتجاز تعسفي، الفئة الثالثة
٢٠١٤/٢٣	المكسيك	لا	داميان غاياردو مارتينيث	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة
٢٠١٤/٢٤	ميانمار	لا	لا زنغ	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة
٢٠١٤/٢٥	البحرين	نعم	قاصر	الاحتجاز تعسفي، الفئة الثالثة
٢٠١٤/٢٦	جمهورية فنزويلا البوليفارية	نعم	ليوبولدو لوبيث مندوثا	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الثانية والثالثة
٢٠١٤/٢٧	البحرين	نعم	علي سلمان	الاحتجاز تعسفي، الفئة الثالثة

رقم الرأي	الدولة	رد الحكومة	الشخص المعني (الأشخاص المعنيون)	الرأي
٢٠١٤/٢٨	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	لا	ماريو فرانسيسكو تاديتش أستورغا	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الأولى والثالثة
٢٠١٤/٢٩	جمهورية فنزويلا البوليفارية	لا	خوان كارلوس نيتو كينترو	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الأولى والثالثة
٢٠١٤/٣٠	جمهورية فنزويلا البوليفارية	لا	دانييل عمر ثيبايوس موراليس	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الثانية والثالثة
٢٠١٤/٣١	ميانمار	لا	كياو هلا أونج	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الثانية والثالثة
٢٠١٤/٣٢	المملكة العربية السعودية	لا	طاهر علي عبيدي جامع	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الأولى والثالثة
٢٠١٤/٣٣	بوروندي	لا	بيير كلافير مبونيمبا	الاحتجاز تعسفي، الفئة الثانية
٢٠١٤/٣٤	البحرين	نعم	محمد حسن سديف وعبد العزيز موسى	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الثانية والثالثة؛ وفي حالة السيد موسى، الاحتجاز تعسفي، الفئة الثانية
٢٠١٤/٣٥	مصر	لا	خالد محمد حمزة عباس، وعادل مصطفى حمدان قطامش، وعلي عز الدين ثابت، وزين العابدين محمود، وطارق إسماعيل أحمد	الاحتجاز تعسفي، الفئة الثالثة
٢٠١٤/٣٦	الجمهورية العربية السورية	لا	عمار تلاوي	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الثانية والثالثة
٢٠١٤/٣٧	البحرين	لا	إبراهيم عبد الله الشرقي وطالب علي محمد وأحمد عبد الله إبراهيم	الاحتجاز تعسفي، الفئة الثالثة
٢٠١٤/٣٨	الكاميرون	نعم	بول إيريك كنج	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الأولى والثالثة
٢٠١٤/٣٩	تونس	لا	سالم اللاني، وعبد الوهاب الثابتي، ومبروك القاصر، والفاحم الوحيشي، وبشير الحرابي، ومنجي معيز، وإبراهيم الثابتي، وسعيد الشبلي	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثالثة والخامسة
٢٠١٤/٤٠	تركمانستان	لا	أرسلا تزار نزاروف وبيرمكليش حاجي اورازوف	الاحتجاز تعسفي، الفئة الثالثة
٢٠١٤/٤١	تايلند	لا	باتيوات سرايام	الاحتجاز تعسفي، الفئة الثانية
٢٠١٤/٤٢	اليمن	لا	طارق صالح سعيد عبد الله العمودي	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الأولى والثالثة
٢٠١٤/٤٣	إسرائيل	لا	أحمد إشراق الريماوي	الاحتجاز تعسفي، الفئة الثالثة
٢٠١٤/٤٤	الكونغو	لا	مبانزا جوديكاييل، وكيمانغو جوزيف، ومياكامونا نزينغولا سيلفان، وبيبيلا جيلبير، ومابيالا مبانذزو بول ماري وتسيكاالا فالنتين، بابوي أنطوان، وسيلاهو رينيه، وماتيمونا مويكيه ايولوج، وكيالونغا بيير بلاسيد، وتاندو جان كلود داني، ونغوما سيلفان بريفات، وبانانغونا دومينيك ميسمان، ولوندي موسى لاندري	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة



رقم الرأي	الدولة	رد الحكومة	الشخص المعني (الأشخاص المعنيون)	الرأي
٢٠١٤/٤٥	توغو	نعم	كباتشا غناسينغي وأوغباكيي سيدو وإسوزيما (إسو) غناسنغي وأبي أتي وسودو تشينغيلو وكوكو تشا دونتيما وإفوي ساسوفي ساسو	الاحتجاز تعسفي، الفئة الثالثة
٢٠١٤/٤٦	الكاميرون	لا	كريستوف ديزيريه بينغونو	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الأولى والثالثة
٢٠١٤/٤٧	اليمن	لا	نادر صالح محسن صالح اليافعي	الاحتجاز تعسفي، الفئة الثالثة
٢٠١٤/٤٨	لبنان	لا	طارق مصطفى مرعي وعبد الكريم المصطفى	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الأولى والثالثة
٢٠١٤/٤٩	الصين	لا	جنغلنغ تانغ وكينغينغ وانغ وزينتغ يوان	الاحتجاز تعسفي، الفئة الثالثة
٢٠١٤/٥٠	الولايات المتحدة الأمريكية	نعم ردت حكومة كوبا عقب اعتماد الرأي	مصطفى الحوسوي	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الأولى والثالثة والخامسة
٢٠١٤/٥١	جمهورية فنزويلا البوليفارية	نعم	مايكل جيوفاني روندون روميرو و٣١٦ شخصاً آخر	الاحتجاز تعسفي، الفئة الثالثة
٢٠١٤/٥٢	أستراليا/بابوا غينيا الجديدة	لا	رضا رئيسي	الاحتجاز تعسفي، الفئة الرابعة
٢٠١٤/٥٣	عمان	نعم	طالب أحمد المعمرى	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الثانية والثالثة
٢٠١٤/٥٤	عمان	نعم	صقر محمد البلوشي، سعيد حميد المقبالي، طلال مبارك المقبالي، خميس خصيف المعمرى، عبد الرحمن راشد الغفيلي، عبد الله صالح المعمرى، عبد الله حسن البلوشي، بدر محمد المعمرى، عبد المجيد سرحان الغفيلي	الاحتجاز تعسفي، الفئة الثانية
٢٠١٤/٥٥	الصين	نعم	زيوان رن	حُفظت القضية
٢٠١٤/٥٦	الإمارات العربية المتحدة	نعم	صالح فرج ضيف الله، وإبراهيم عبد العزيز إبراهيم أحمد، ومحمد عبد المنعم محمد محمود، وأحمد محمود طه، ومدحت محمد مصطفى العاجز، وعلي أحمد إبراهيم سنبل، ومحمد محمود علي شهادة، وعبد الله محمد إبراهيم زعزع، وصلاح محمد رزق المشد، وعبد الله العربي عبد الله عمر إبراهيم، وأحمد جعفر، وعبد المنعم علي السيد عطية، ومراد محمد حامد عثمان	الاحتجاز تعسفي، الفئة الثالثة
٢٠١٤/٥٧	لبنان	لا	محمد علي نجم و٧١ شخصاً آخر	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الأولى والثالثة

### ٣- ردود أفعال الحكومات على الآراء السابقة

١٥- في مذكرة شفوية مؤرخة ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٤، أحالت البعثة الدائمة للمكسيك لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى الفريق العامل المعلومات الإضافية التي طلبها في رأيه رقم ٢٠١٣/٥٨ (المكسيك). وطبقاً للمعلومات المقدمة لا تزال العملية القضائية في مرحلة التحقيق الأولي؛ فقد أُلقي القبض على ماركو أنطونيو دي سانتياغو ريوس متلبساً؛ وخلال التحقيق معه احترمت أفراد الشرطة مبادئ الشرعية والقانونية والموضوعية والفعالية احتراماً كاملاً وتصرفوا بمهنية، محترمين حقوق الشخص المقبوض عليه.

١٦- وفي رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ قدمت حكومة سري لانكا رداً متأخراً بشأن قضية فارناكولاسينغام أرولاناندام (الرأي رقم ٢٠١٣/٤٨ (سري لانكا)). وقدمت الحكومة في هذه الرسالة معلومات عن أسباب وملاسات القبض على السيد أرولاناندام واحتجازه، وعن الإجراءات المتخذة ضده حالياً في المحاكم. وذكرت الحكومة ضمن جملة أمور أن السيد أرولاناندام أبلغ سريعاً بالتهمة الموجهة إليه، وأنه كان يُعرض على القضاة في كل شهر منذ إلقاء القبض عليه.

١٧- وفي رسالة مؤرخة ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أخطرت حكومة ليبيا الفريق العامل بأن الرأي رقم ٢٠١٣/٤١ (ليبيا) ينطوي على عدد من الأخطاء، ونفت أن يكون احتجاز سيف الإسلام القذافي تعسفياً. وذكرت الحكومة ضمن جملة أمور أن المدعي العام حقق مع السيد القذافي ووجه إليه اتهامات بموجب التشريع المحلي بارتكاب عدد من الجرائم، وأن السلطات الليبية تعتزم محاكمة السيد القذافي وهي كفيلة بذلك، كما تدل على ذلك قضية عبد الله السنوسي، التي رأت فيها المحكمة الجنائية الدولية أن السلطات المحلية تعتزم التحقيق فيها وأنها قادرة على ذلك حقاً.

١٨- وفيما يخص الرأي ٢٠١٣/٣٨ (الكاميرون) بشأن احتجاز ميشيل تيري أتانغانا أبيغا، أبدت حكومة الكاميرون، في رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، دهشتها لأنها لم تمنح تمديداً بمدة ٦٠ يوماً للمهلة المتاحة لها لتقديم ردها. وذكرت الدولة أيضاً أن الفريق العامل ينبغي أن يتيح حيزاً كافياً لمبدأ بسيط لكن أساسي هو مبدأ الحوار بين طرفي الخصومة. وأبلغت الفريق العامل بأن السيد أتانغانا محتجز لاختلاسه أموالاً عامة، وأن احتجازه لا يستند إلى دوافع سياسية. وأعربت الحكومة عن أسفها إزاء التسرع المحيط بالنظر في القضية، واستهجنّت اللهجة المستخدمة في الرأي عموماً.

١٩- وفي مذكرة شفوية مؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠١٤، أحالت البعثة الدائمة لباراغواي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى الفريق العامل المعلومات الإضافية التي طلبها في الفقرة ٤٦ من رأيه رقم ٢٠١٣/٣١ (باراغواي) بشأن احتجاز لوثيا أغويرو روميرو وآخرين. وطبقاً للمعلومات المقدمة، انتهت التحقيقات الأولية في القضية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ومن المقرر أن تدخل العملية القضائية في المرحلة الشفوية (جلسات الاستماع)؛ ووجهت التهم رسمياً إلى ١٢ شخصاً وأفرج عن ثلاثة أشخاص دون توجيه أية اتهامات إليهم. ومن المتوقع أن

يتواصل احتجاز خمسة من المتهمين احتياطياً وأن يظل ستة متهمين قيد الإقامة الجبرية ويطلق سراح متهم واحد إلى حين محاكمته. وقدمت الحكومة معلومات أيضاً عن الرعاية الطبية المقدمة إلى المحتجزين الذين أُضربوا عن الطعام.

٢٠- وفي رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، قدمت حكومة تونس رداً متأخراً بشأن قضية جابر الماجري (الرأي رقم ٢٠١٣/٢٩ (تونس)).

٢١- وفي رسالة مستلمة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قدمت حكومة جمهورية إيران الإسلامية رداً متأخراً بشأن قضية أمير نعمة حكمتي (الرأي رقم ٢٠١٣/٢٨ (جمهورية إيران الإسلامية)). وبجسب الحكومة خضع السيد حكمتي للمحاكمة في الدائرة ١٥ للمحكمة الثورية في طهران لاتهامه بالتعاون مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية لديها للعمل ضد النظام في جمهورية إيران الإسلامية. وأدانت المحكمة السيد حكمتي بالتهمة الموجهة إليه وحكمت عليه بالإعدام. واستأنف محاميه الحكم وخُفف الحكم الصادر في حق السيد حكمتي إلى السجن لمدة ١٠ سنوات. واستأنف محاميه الحكم المخفف لكن محكمة الاستئناف أيدت الحكم.

٢٢- وفي رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ أرسلت حكومة تركمانستان معلومات إضافية عن قضية غولجيلدي أنانيازوف (الرأي رقم ٢٠١٣/٢٢ (تركمانستان)). وأبلغت الحكومة الفريق العامل أن السيد أنانيازوف سرق جواز سفر شخص آخر مقيم في مدينة عشق آباد في تموز/يوليه ٢٠٠٢ ليعبر الحدود بشكل غير شرعي للسفر إلى الاتحاد الروسي عبر كازاخستان. وعندما عاد إلى تركمانستان في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، عبر الحدود دون أن تكون بحوزته الوثائق والتصاريح المناسبة. واعتبرت الحكومة المسببات التي ساقها الفريق العامل غير صحيحة، لأن قضية السيد أنانيازوف خضعت لتحقيق سليم ولأن العقوبة التي أنزلت به حُدّدت وفقاً للقانون.

٢٣- وفي رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠١٤، قدمت حكومة العراق رداً متأخراً بشأن قضية شوقي أحمد عمر، موضحة العملية القضائية التي أفضت إلى إلقاء القبض على السيد عمر واحتجازه (الرأي رقم ٢٠١٤/٥ (العراق)). وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أحالت الحكومة رداً إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان واللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بشأن قضية السيد عمر (الرأي رقم ٢٠١٤/٥ (العراق))، ذاكراً فيه أن هذه الحالة لا يمكن اعتبارها حالة من حالات الاختفاء القسري لأن مكان احتجاز السيد عمر قد حدد، على النحو المذكور في الرسائل السابقة التي قدمتها السلطات العراقية.

٢٤- وفي رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، قدمت حكومة الإمارات العربية المتحدة رداً متأخراً بشأن قضية خليفة ربيعة نجدي (الرأي رقم ٢٠١٤/١٢ (الإمارات العربية المتحدة))، ذاكراً أن السيد نجدي أُلقي القبض عليه "لارتكابه جريمة وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٨٠ من القانون الجنائي، بالانضمام إلى منظمة سرية غير قانونية تعارض المبادئ الأساسية لنظام الحكم، وتهدف إلى الاستيلاء على السلطة".

- ٢٥- وفي رسالة مؤرخة ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٤، قدم الأردن رداً متأخراً بشأن قضية هشام الحيصة وآخرين (الرأي رقم ٢٠١٣/٥٣ (الأردن)).
- ٢٦- وفي رسالة مؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أرسلت حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات رداً متأخراً بشأن قضية ماريو فرانسيسكو تاديتش أستورغا (الرأي رقم ٢٠١٤/٢٨ (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)). ونفت الحكومة في ردها جميع الادعاءات التي قدمها المصدر، بما فيها ادعاءات التعذيب، وادعاءات عدم حصول السيد أستورغا على خدمات مستشار قانوني.
- ٢٧- وفي رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قدمت حكومة البحرين رداً متأخراً بشأن قضية جاسم الخليبي (الرأي رقم ٢٠١٤/٢٢ (البحرين)).
- ٢٨- وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٥، قدمت حكومة تايلند رداً متأخراً بشأن قضية باتيوات سرايايم (الرأي رقم ٢٠١٤/٤١ (تايلند)). وطبقاً للحكومة، تم إلقاء القبض على السيد سرايايم واحتجازه بالامتثال الكامل للقواعد الدولية، بما في ذلك الأحكام ذات الصلة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأقر السيد سرايايم بأنه مذنب بالقدح في الذات الملكية في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وإذا ثبتت التهمة عليه، فيمكنه التماس عفو ملكي من الملك، وقد مُنح هذا العفو في غالبية قضايا القدح في الذات الملكية.
- ٢٩- وفيما يخص الرأي رقم ٢٠١٤/٥٠ (الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا)، أشارت حكومة كوبا، في مذكرة شفوية مؤرخة ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥، إلى أنها لم تستطع أن تفعل شيئاً لمنع حكومة الولايات المتحدة من استخدام القاعدة البحرية في خليج غوانتانامو. وعلى الرغم من أن كوبا تتمتع بالسيادة على كامل إقليمها الوطني، فإن الولايات المتحدة تمارس ولايتها على أراضي القاعدة البحرية في خليج غوانتانامو نظراً لاحتلالها غير الشرعي. وأدرج رد حكومة كوبا بشأن الرأي رقم ٢٠١٤/٥٠ في مرفق هذا التقرير كما ورد.
- ٣٠- وأعربت حكومة كوبا عن بالغ قلقها إزاء الفراغ القانوني الذي يدعم الانتهاكات الجارية من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لحقوق الإنسان للسجناء في مركز الاحتجاز الذي أنشئ على نحو غير قانوني في القاعدة البحرية في خليج غوانتانامو، بما في ذلك حالات التعذيب والوفاة أثناء الاحتجاز.

#### ٤- نشر أسماء المعنيين بآراء الفريق العامل

- ٣١- تلقى الفريق العامل معلومات من الحكومات والمصادر عن الإفراج عن الأشخاص موضوع آرائه التالية أسماؤهم:
- غاو زيشينغ (الرأي رقم ٢٠١٠/٢٦ (الصين))، أفرج عنه في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤؛
  - عصام محمد طاهر البرقاوي العتيبي (الرأي رقم ٢٠١١/٦٠ (الأردن) والرأي رقم ٢٠٠٧/١٨ (الأردن)) أفرج عنه في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، بعد قضاء فترة عقوبته ومدتها خمس سنوات؛

- دو ثي مين خوانه (الرأي رقم ٢٠١٢/٤٢ (فييت نام))، ناشط في مجال العمل، أفرج عنه في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛
- في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أمر قضاة في اسطنبول بالإفراج عن ٢٣٠ ضابطاً عسكرياً حُكم عليهم بتهمة التآمر للإطاحة بالحكومة في قضية "المطرقة"، عقب صدور حكم من المحكمة الدستورية في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بأن حقوقهم في محاكمة عادلة قد انتهكت (الرأي رقم ٢٠١٣/٦ (تركيا))؛
- زكريا محمد علي، أفرج عنه في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٤ ونُفي إلى الصومال (الرأي رقم ٢٠١٤/١٤ (المملكة العربية السعودية))؛
- ميشال تيري أتانغانا أبيغا (الرأي رقم ٢٠١٣/٣٨ (الكاميرون)) عُفي عنه بمرسوم رئاسي صادر في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، بعد نشر رأي الفريق العامل على الجمهور بأيام. ودأب السيد أتانغانا على إخطار الفريق العامل بمستجدات إنفاذ توصياته الثلاث (الإفراج والمساءلة وجبر الضرر)؛
- يوم بوفوا موضوع الرأي رقم ٢٠١٣/٢٤ (كمبوديا)، أفرج عنها بكفالة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وألقي القبض عليها مرة أخرى في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ مع نشطاء آخرين في مجال حقوق الإنسان احتجوا على سجن ٢٣ شخصاً شاركوا في مظاهرة نظمها عمال مصنع للألبسة. وقد احتجزوا عدة ساعات وأفرج عنهم بعد توقيع إقرار بعدم المشاركة في أنشطة أو احتجاجات غير شرعية في المستقبل؛
- نغوين تيين ترونغ، أحد الأفراد المعنيين بالرأي رقم ٢٠١٢/٢٧ (فييت نام)، وهو مدوّن حكم عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بالسجن سبع سنوات بتهمة الضلوع في أنشطة تخريبية ضد الدولة. وطبقاً للمعلومات الواردة، أفرج عن السيد ترونغ في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤ لحسن السير والسلوك، بعد قضائه أربع سنوات في السجن؛
- كو هوي ها فو موضوع الرأي رقم ٢٠١١/٢٤ (فييت نام)، وهو محام بارز في مجال حقوق الإنسان حكم عليه بالسجن سبع سنوات في نيسان/أبريل ٢٠١١ بتهمة نشره دعاية منوثة للحكومة. وطبقاً للمعلومات الواردة، أفرج عن السيد فو في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بعد قضائه ثلاث سنوات في السجن، ثم غادر إلى بلد آخر؛
- في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أبلغ المصدر المعني الفريق العامل أن المدافع عن حقوق الإنسان يبير - كلافيه مبونيمبا (الرأي رقم ٢٠١٤/٣٣ (بوروندي)) أفرج عنه إفراجاً مشروطاً في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ لسوء حالته الصحية. ووضعت المحكمة قيوداً على سفره، وهو لا يزال قابلاً في المستشفى؛

- في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أبلغ المصدر المعني الفريق العامل أن لارينغ وكيانو هلا أونغ، موضوعي الرأيين رقم ٢٤/٢٠١٤ (ميانمار) ورقم ٣١/٢٠١٤ (ميانمار) على التوالي، أفرج عنهما من السجن في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤؛
  - خلص الفريق العامل في رأيه رقم ١٢/٢٠١٣ (البحرين) إلى أن احتجاز نبيل عبد الرسول رجب، وهو مدافع بحريني بارز عن حقوق الإنسان، تعسفي. وبعد أن قضى فترة سجنه، أفرج عنه في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٤، لكن المحكمة منعت من مغادرة البلد. وهو لا يزال يواجه تهمة "إهانة مؤسسة عامة والجيش" على موقع تويتر، بموجب المادة ٢١٦ من قانون العقوبات البحريني، وهي جريمة يعاقب عليها بالسجن مدة تصل إلى ست سنوات؛
  - في مذكرة شفوية مؤرخة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أبلغت حكومة الأرجنتين الفريق العامل أن محكمة قرطبة العليا حكمت بإتخاذ الاحتجاز الاحتياطي لغيرمو لويس لوكاس، موضوع الرأي رقم ٢٠/٢٠١٣ (الأرجنتين)، ورأت أن جميع التهم الموجهة إليه عديمة الأثر؛
  - في مذكرة شفوية مؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أفادت حكومة كوبا أن خيراردو هرنانديز نورديلو ورامون لابانينو سالازار وأنطونيو هيريروس رودريغيز المحتجزين في سجون الولايات المتحدة الفيدرالية منذ ١٦ عاماً، قد أفرج عنهم ووصلوا إلى هافانا في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وأعربت حكومة كوبا عن امتنانها للفريق العامل على ما بذله من جهود لإيجاد حل لهذه القضية. وقد أعلن الفريق العامل في رأيه رقم ١٩/٢٠٠٥ (الولايات المتحدة الأمريكية) أن احتجاز هؤلاء الأشخاص الثلاثة تعسفي، شأنهم شأن فرناندو غونزاليز يورت ورينيه غونزاليز شويريت؛
  - في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أبلغ المصدر المعني الفريق العامل أن خالد القزاز أحد مواضيع الرأي رقم ٣٩/٢٠١٣ (مصر) قد أفرج عنه. وأسقطت التهم الموجهة إليه وأغلقت قضيتته.
- ٣٢- ويعرب الفريق العامل عن امتنانه للحكومات التي اتخذت إجراءات إيجابية وأطلقت سراح المحتجزين الذين وردت أسماءهم في آرائه. إلا أنه أعرب عن أسفه أيضاً لأن دولاً أعضاء لم تتعاون بالكامل على إنفاذ الآراء.

#### ٥- طلبات إعادة النظر في الآراء المعتمدة

- ٣٣- نظر الفريق العامل في الطلبات الواردة من الحكومات المعنية لإعادة النظر في الآراء التالية:
- الرأي رقم ٣٩/٢٠١٣ (مصر) بخصوص محمد محمد مرسى عيسى العياط وآخرين؛ والرأي رقم ١٥/٢٠١٤ (كندا)، بخصوص مايكل مفوغو؛ والرأي رقم ١٠/٢٠١٤ (مصر) بخصوص محمد السيد علي رسلان وآخرين.
- ٣٤- وبعد دراسة طلبات إعادة النظر بعناية وإمعان، قرر الفريق العامل عدم تغيير آرائه، وفقاً للفقرة ٢١ من أساليب عمله.

## ٦- الانتقام من شخص معني برأي للفريق العامل

٣٥- يُعرب الفريق العامل عن قلقه لاستمرار احتجاز ماريا لوردس أفيوني مورا، موضوع رأيه رقم ٢٠١٠/٢٠ (جمهورية فنزويلا البوليفارية) رهن الإقامة الجبرية، وكانت قد اعتُقلت في عام ٢٠٠٩ لطلبها الإفراج المشروط عن إليخيو ثيدينيو، موضوع رأي الفريق العامل رقم ٢٠٠٩/١٠ (جمهورية فنزويلا البوليفارية). ويرى الفريق العامل أن احتجاز السيدة أفيوني إجراء انتقامي. ويكرر دعوته لحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى الإفراج فوراً عن السيدة أفيوني وتعويضها تعويضاً فعلياً ومناسباً.

## ٧- النداءات العاجلة

٣٦- خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وجّه الفريق العامل ١٣٦ نداءً عاجلاً إلى ٤٨ حكومة بخصوص ٤٣٥ فرداً. وقد وُجّهت النداءات العاجلة إلى البلدان التالية:

إثيوبيا (٦)؛ والأردن (١)؛ وإريتريا (٢)؛ وإسرائيل (٢)؛ والإمارات العربية المتحدة (٤)؛ وأوزبكستان (١)؛ وإيران (جمهورية - الإسلامية) (١٦)؛ وباكستان (٢)؛ والبحرين (١١)؛ وبنما (١)؛ وبوروندي (١)؛ وتايلند (٣)؛ وتركيا (١)؛ وتونس (١)؛ والجمهورية العربية السورية (٣)؛ وجمهورية مولدوفا (١)؛ ورواندا (١)؛ وسري لانكا (١)؛ وسوازيلند (١)؛ والسودان (٣)؛ والصين (١١)؛ وطاجيكستان (٢)؛ والعراق (١)؛ وعمان (٢)؛ وغامبيا (١)؛ وفرنسا (١)؛ وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (٣)؛ وفيجي (١)؛ وفييت نام (٥)؛ وقبرص (١)؛ وقطر (١)؛ وقيرغيزستان (١)؛ وكازاخستان (١)؛ وكمبوديا (٢)؛ وكوبا (١)؛ والكونغو (١)؛ والكويت (١)؛ ومصر (٩)؛ والمغرب (٤)؛ والمكسيك (١)؛ والمملكة العربية السعودية (١٠)؛ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (٢)؛ وميانمار (٣)؛ ونيبال (١)؛ والنيجر (١)؛ ونيجيريا (١)؛ والولايات المتحدة الأمريكية (١)؛ واليمن (٤).

وأرسلت نسخة من نداء عاجل مشترك إلى منسق الأمم المتحدة المقيم في جمهورية مولدوفا، وأحيل نداء عاجل آخر إلى الاتحاد الأفريقي.

٣٧- ويمكن الاطلاع على النص الكامل للنداءات العاجلة في التقارير المشتركة المتعلقة بالبلاغات<sup>(١)</sup>.

٣٨- وقام الفريق العامل، طبقاً للفقرات من ٢٢ إلى ٢٤ من أساليب عمله، ودون الحكم مسبقاً على ما إذا كان الاحتجاز تعسفياً أم لا، بتوجيه انتباه كل حكومة من الحكومات المعنية

(١) للاطلاع على التقارير المشتركة المتعلقة بالبلاغات الصادرة عن المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة،

انظر: [www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/CommunicationsreportsSP.aspx](http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/CommunicationsreportsSP.aspx).

إلى الحالة المحددة كما أُبلغ عنها، وناشدها اتخاذ التدابير اللازمة التي تكفل للمحتجزين احترام حقهم في الحياة وفي السلامة البدنية.

٣٩- وحيثما أشار النداء إلى حالة بعض الأشخاص الصحية الحرجة أو إلى ظروف معينة، مثل عدم تنفيذ أمر قضائي بالإفراج، طلب الفريق العامل إلى الحكومة المعنية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإخلاء سبيل الأشخاص المعنيين. وطبقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٥، أدرج الفريق العامل في أساليب عمله الأحكام المتصلة بالنداءات العاجلة الواردة في مدونة قواعد سلوك المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وطبقها منذ ذلك الوقت.

٤٠- وخلال الفترة قيد الاستعراض، وجه الفريق العامل أيضاً ست رسائل ادعاء إلى أستراليا وأوغندا والجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا ونيجيريا.

٤١- ويود الفريق العامل الإعراب عن شكره للحكومات التي لبت نداءاته واتخذت تدابير لموافاته بمعلومات عن حالة الأشخاص المعنيين، ولا سيما الحكومات التي أفرجت عن هؤلاء الأشخاص. وتلقى الفريق العامل في حالات أخرى تأكيدات مفادها أن المحتجزين المعنيين سيحصلون على ضمانات المحاكمة العادلة.

## باء- الزيارات القطرية

### ١- طلبات القيام بزيارات

٤٢- دُعي الفريق العامل إلى زيارة أذربيجان والأرجنتين (زيارة متابعة) وإسبانيا وبوركينا فاسو وليبيا ومالطة (زيارة متابعة) وناورو والهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وكذلك دولة فلسطين.

٤٣- وكما دُكر في الفقرة ٥ أعلاه، ألغت حكومة ناورو في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٤ الزيارة التي كان من المزمع أن يقوم بها الفريق العامل، ولم تقبل بعد مواعيد الزيارة الجديدة المقترحة.

٤٤- وطلب الفريق العامل أيضاً زيارة الاتحاد الروسي وإثيوبيا وأوزبكستان وأوغندا وبابوا غينيا الجديدة وتايلند وتركمانستان والجزائر والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ورواندا وسنغافورة وسيراليون وغواتيمالا وغينيا - بيساو والفلبين وجمهورية فنزويلا البوليفارية وفيجي وكازاخستان وكينيا ومصر والمملكة العربية السعودية وميانمار. وأرسل الفريق العامل أيضاً طلبات للقيام بزيارات متابعة إلى إندونيسيا والبحرين والصين وفييت نام وماليزيا والمكسيك ونيكاراغوا (تقتصر على بلوفيلدز).



## ٢- متابعة الزيارات القطرية

٤٥- قرر الفريق العامل في عام ١٩٩٨، وفقاً لأساليب عمله، أن يوجه إلى حكومات البلدان التي زارها رسائل متابعة يطلب فيها معلومات عما قد تكون السلطات قد اتخذته من مبادرات لتنفيذ التوصيات ذات الصلة التي اعتمدها الفريق والواردة في التقارير المقدمة عن زيارته القطرية (انظر الفقرة ٣٦ من الوثيقة E/CN.4/1999/63).

٤٦- وفي عام ٢٠١٤ طلب الفريق العامل إلى حكومة السلفادور، التي زارها في عام ٢٠١٢، تقديم معلومات إليه. وقدمت الحكومة المعلومات المطلوبة في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٥، أي بعد اعتماد هذا التقرير. وسينظر الفريق العامل فيها خلال دورته المقبلة، وسيلخصها في التقرير السنوي المقبل.

## جيم- النظر في اسم الفريق العامل

٤٧- لم تعرّف لجنة حقوق الإنسان مصطلح "الاحتجاز" في قرارها ٤٢/١٩٩١ الذي أنشئ بموجبه الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي.

٤٨- وتضمن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تصون الحق في الحرية الشخصية ألا يُسلب أحد حريته تعسفاً. ولا تستخدم الصكوك الدولية ذات الصلة دائماً المصطلحات ذاتها للإشارة إلى سلب الحرية، فقد تستخدم مصطلحات "التوقيف" و"القبض" و"الاحتجاز" و"الحبس" و"السجن" و"العزل" و"التحفظ" و"الحبس الاحتياطي" وغيرها من المصطلحات.

٤٩- وقد حل اعتماد قرار لجنة حقوق الإنسان ٥٠/١٩٩٧ الذي اختارت أن تستخدم فيه مصطلح "سلب الحرية" هذه التفسيرات المختلفة لمصطلح "الاحتجاز". ومع ذلك لم ينعكس هذا التغيير الاصطلاحي على اسم الفريق العامل الذي عادة ما يفضي إلى سوء تفسير ولايته.

٥٠- ويطلب الفريق العامل من مجلس حقوق الإنسان أن ينظر في مواءمة اسم الفريق العامل مع القرار ٤٢/١٩٩١ بتنقيحه ليصبح "الفريق العامل المعني بسلب الحرية تعسفاً".

## دال- متابعة الدراسة المشتركة المتعلقة بالاحتجاز السري

٥١- واصل الفريق العامل النظر في الطريقة التي يمكن أن يسهم بها في متابعة الدراسة المشتركة المتعلقة بالاحتجاز السري (A/HRC/13/42) في إطار ولايته. وسيتابع الفريق العامل أيضاً تقاريره وآراءه السابقة بشأن الاحتجاز السري وتدابير مكافحة الإرهاب، مراعيماً ما استجد من تطورات لاحقة، بما فيها طول فترة احتجاز الأفراد.

## هاء- منع الحالات الوشيكة لسلب الحرية تعسفاً

٥٢- واصل الفريق العامل مداولاته بشأن إمكانية إحالة قضايا إلى حكومات في الحالات التي يكون فيها الشخص معرضاً لخطر التوقيف بموجب مذكرة توقيف أو أمر بالاحتجاز يصدران في حقه وفي الحالات التي يرجح أن يكون فيها سلب الحرية الناتج عن ذلك ذا طابع تعسفي.

- ٥٣- وليس لدى الفريق العامل، في إطار أساليب عمله، آلية لمعالجة الحالات التي تتوافر فيها معلومات موثوق بها بما يكفي تفيد أن تنفيذ أمر التوقيف سيتسبب لا محالة في سلب تعسفي للحرية. وفي واقع الأمر، يتعين على الفريق العامل في الوقت الراهن أن ينتظر تنفيذ أمر التوقيف وسلب الشخص حريته تعسفاً.
- ٥٤- ومع ذلك يمكن تطبيق آلية وقائية في الحالات التي يتخذ فيها قرار توقيف الشخص بمجرد ممارسته حقوقه أو حرياته الأساسية المكفولة في القانون الدولي لحقوق الإنسان. وبالمثل، يمكن تطبيق هذه الآلية في الحالات التي يشكل فيها التوقيف الوشيك انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي الذي يحظر التمييز على أساس الأصل القومي أو الإثني أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو الجنس أو الميل الجنسي أو أي وضع آخر، والتي قد يفضي فيها التوقيف إلى تجاهل مبدأ تساوي حقوق الإنسان.
- ٥٥- وإذا أتيحت هذه الآلية الوقائية للفريق العامل، فسينطبق الفصل الخامس من أساليب عمله بشأن الإجراءات العاجلة، مع ما يلزم من تعديل، على النظر في البلاغات المتعلقة بالسلب التعسفي الوشيك للحرية.
- ٥٦- وفيما يخص الإجراءات المتعلقة بهذه البلاغات، يمكن بحث الخيارين التاليين: (أ) إذا اعتبر الفريق العامل أن الاحتجاز الوشيك ليس ذا طابع تعسفي، فسيصدر رأياً بذلك، دون أن يترتب على هذا الرأي حكم مسبق على مضي الفريق العامل في النظر في بلاغ بشأن القضية على أسس أخرى منصوص عليها في أساليب عمله؛ (ب) وإذا اعتبر الفريق العامل أن الطابع التعسفي للاحتجاز الوشيك مثبت، فسيصدر رأياً بذلك ويقدم توصيات إلى الحكومة.

## ثالثاً- المسائل المواضيعية

### ألف- الاحتجاز في سياق مكافحة المخدرات

#### ١- سياسات مكافحة المخدرات والاحتجاز التعسفي

- ٥٧- يلاحظ الفريق العامل بقلق، في ضوء البلاغات التي وردته والنتائج التي تمخضت عنها زيارته القطرية، تزايد الاحتجاز التعسفي، بل والدأب عليه في بعض الحالات، نتيجة لتطبيق قوانين وسياسات مكافحة المخدرات<sup>(٢)</sup>. ويرى الفريق العامل أن من الوجيه والضروري مواصلة النظر في العلاقة بين مكافحة المخدرات والاحتجاز التعسفي.

(٢) انظر على سبيل المثال: Julie Hannah and Nahir de la Silva, "Human rights, drug control and the UN special procedures: preventing arbitrary detention through the promotion of human rights in drug control" (International Centre on Human Rights and Drug Policy, 2015)، المتاح على: [www.hr-dp.org/files/2015/02/02/WGAD.FINAL\\_30\\_Jan\\_2015\\_.pdf](http://www.hr-dp.org/files/2015/02/02/WGAD.FINAL_30_Jan_2015_.pdf). وقد أشار ٣٥ تقريراً، من أصل ٦٤ تقريراً صادراً عن الفريق العامل، بما فيها التقارير السنوية والتقارير القطرية، صراحة إلى الممارسات المتعلقة بالمخدرات.

٥٨- وقد يجري الاحتجاز التعسفي بسبب جرائم تتعلق بالمخدرات أو تعاطيها في ظروف جنائية وإدارية مختلفة، وخاصة في ظل غياب الضمانات الإجرائية<sup>(٣)</sup>. ويولي الفريق العامل أهمية خاصة لما يحدثه الاحتجاز الجنائي والإداري لأغراض مكافحة المخدرات من أثر غير متناسب في المجموعات الضعيفة، مثل النساء والأطفال والأقليات ومتعاطي المخدرات<sup>(٤)</sup>.

٥٩- وأعرب الفريق العامل عن قلقه إزاء تواتر استخدام أشكال مختلفة من الاحتجاز الإداري تتسبب في تقييد الحقوق الأساسية، ويرى الفريق العامل أنه يجدر الاهتمام بالاحتجاز الذي يفرض كوسيلة للسيطرة على متعاطي المخدرات، ولا سيما عندما يتم هذا الاحتجاز في إطار التدخلات الصحية. وأدرجت الدول هذا النوع من الاحتجاز في تشريعاتها الوطنية استناداً إلى المفاهيم المتصورة بأن تعاطي المخدرات في حد ذاته يعرض حياة المتعاطين وحياة الآخرين للخطر<sup>(٥)</sup>. ويتجسد ذلك في الاحتجاز الإداري لمتعاطي المخدرات ويبرر بأسباب صحية، الأمر الذي يمكن أن يفضي إلى الإيداع القسري أو العلاج الإجباري من المخدرات وهو ما لا تؤيده الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات ولا القانون الدولي لحقوق الإنسان<sup>(٦)</sup>. ولاحظ الفريق العامل بما يبعث على القلق الخاص حالات الاحتجاز التعسفي في البرازيل<sup>(٧)</sup> وفي شرق آسيا<sup>(٨)</sup>

(٣) انظر على سبيل المثال الفقرة ٨١ والفقرات من ٩٧ إلى ٩٩ من الوثيقة E/CN.4/1998/44/Add.2، والفقرات من ١١١ إلى ١١٩ من الوثيقة A/HRC/27/48/Add.3.

(٤) انظر على سبيل المثال الوثائق A/HRC/16/47/Add.3 و A/HRC/4/40/Add.3 و A/HRC/27/48/Add.3 و E/CN.4/2004/3/Add.3 و A/HRC/10/21/Add.3 و E/CN.4/2006/7 و A/HRC/27/48.

(٥) انظر على سبيل المثال الفقرة ٩٢ من الوثيقة A/HRC/4/40/Add.5 والفقرة ٨١ من الوثيقة E/CN.4/1998/44/Add.2 والفقرة ١١١ من الوثيقة A/HRC/27/48/Add.3.

(٦) لا تقتضي أي اتفاقية من الاتفاقيات الدولية الثلاث لمكافحة المخدرات (الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨) العلاج الإجباري أو الإيداع القسري بسبب تعاطي المخدرات، وفي جميع نصوص المعاهدات تخضع التدابير الجزائية واستخدام العلاج لأحكام القانون الدولي والقانون المحلي. للاطلاع على المزيد من المناقشات في هذا الشأن، انظر: "Hannah and de la Silva, "Human rights, drug control".

(٧) اعتُمد العزل الإلزامي لمدمني الكوكايين الحصري (كوكايين الكراك) وغيره من المخدرات في ولاية ساو باولو سعياً لنقل المتعاطين من الشوارع إلى أماكن الاحتجاز. وفي وقت زيارة الفريق العامل إلى ساو باولو، كان ٣٣٥ شخصاً قيد الاحتجاز في العزل الإلزامي. وفي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أعلن حاكم ولاية ساو باولو عن خطة إقليمية جديدة لمكافحة تعاطي المخدرات، يودع بموجبها متعاطو الكوكايين الحصري في أماكن العزل الإلزامي للمرضى النفسيين. وأنشئت محكمة دائمة لإدارة شؤون العزل. وألقت الشرطة في عملية قامت بها في أحد أحياء ساو باولو القبض على أكثر من ٢٠٠٠ من متعاطي الكوكايين الحصري (انظر الفقرتين ١١٣ و ١١٤ من الوثيقة A/HRC/27/48/Add.3).

(٨) توجد في شانغهاي خمسة مراكز لإعادة التأهيل عن طريق العمل، منها مركز للمرأة ومركز للمدمنين على المخدرات وثلاثة مراكز أخرى للرجال. وفي حالة إساءة استعمال العقاقير، يُرسل الشخص المعني إلى مركز لإعادة التأهيل إذا كان قد ارتكب هذه الجريمة للمرة الأولى. فإذا عاود إساءة استعمال العقاقير جاز أن يحال إلى الإصلاح. وتمثل الجرائم ذات الصلة بالمخدرات عشرين في المائة من الحالات (انظر الفقرة ٨٥ من الوثيقة E/CN.4/1998/44/Add.2). وانظر أيضاً البيان المشترك الصادر عن ١٢ وكالة متخصصة ومنظمة أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، المتاح على: [www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11941&LangID=E](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11941&LangID=E); J.J.

التي تجري في سياق العزل الإلزامي لمن يشتبه في تعاطيه المخدرات. وقد ثبت أن الاحتجاز والعمل الجبري ليسا وسيلة صالحة علمياً لعلاج إدمان المخدرات<sup>(٩)</sup>. وتعارض نظم الاحتجاز الإلزامي لأغراض "إعادة التأهيل" من المخدرات عن طريق العزل أو العمل الجبري مع الأدلة العلمية، وهي نظم تعسفية أصلاً<sup>(١٠)</sup>.

٦٠- ولا يعد تعاطي المخدرات أو إدمانها مبرراً كافياً للاحتجاز. لذا ينبغي تلافي الإيداع القسري لمن يتعاطون المخدرات أو يشتبه في تعاطيهم إياها<sup>(١١)</sup>.

٦١- ويعرب الفريق العامل عن قلقه أيضاً إزاء استخدام الاحتجاز الجنائي كتدبير لمكافحة المخدرات بعد توجيه اتهام بتعاطي المخدرات وحيازتها وإنتاجها والاتجار بها. وتضع طائفة متنوعة من الصكوك الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان معايير قانونية للاحتجاز لأسباب جنائية، بما في ذلك ضمانات إجرائية دنياً<sup>(١٢)</sup>. وتنطبق هذه المعايير كذلك على قضايا الاحتجاز الجنائي لجرائم تتعلق بالمخدرات. وتطرح القوانين الجنائية والتدابير الجزائية المعمول بها في ظل النظام العقابي الحالي لمكافحة المخدرات على الصعيد الدولي تساؤلات مهمة بشأن الشرعية والتناسب والضرورة والملاءمة<sup>(١٣)</sup>.

وانظر، Amon and others, "Compulsory drug detention in East and Southeast Asia: evolving government, UN and donor responses", *International Journal of Drug Policy*, vol. 25, No. 1, pp. 13-20.

وأعربت منظمة الأمم المتحدة للطفولة في ورقة موقف نشرتها عن مراكز الاحتجاز الإلزامي في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، متاح على الموقع الإلكتروني: [www.unicef.org/eapro/media\\_18366.html](http://www.unicef.org/eapro/media_18366.html)، عن قلقها إزاء "استخدام مراكز الاحتجاز الإلزامي في بعض بلدان منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، لاحتجاز أطفال تعرض العديد منهم للاستغلال في تجارة الجنس أو كانوا يعيشون في الشوارع أو احتجزوا لإساءة استعمال العقاقير".

(٩) انظر United Nations Office on Drugs and Crime and World Health Organization, "Principles of drug dependence treatment", discussion paper (2008), p. 15. وتتفق هذه الورقة مع موقف المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (انظر الفقرات من ٤٠ إلى ٤٤ من الوثيقة A/HRC/22/53).

(١٠) انظر United Nations Office on Drugs and Crime and World Health Organization, "Principles of drug dependence", p. 15.

(١١) انظر الفقرتين ٧٤ و ٨٧ من الوثيقة E/CN.4/2004/3؛ والفقرة ١٥ من التعليق العام رقم ٣٥ (٢٠١٤) الصادر عن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن حق الفرد في الحرية وفي الأمان على شخصه؛ و *European Court of Human Rights, Witold Litwa v. Poland*, application No. 26629/95, judgement of 4 April 2000, paras. 77-80.

(١٢) الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان واتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

(١٣) Rodrigo Uprimny Yepes, Diana Esther Guzmán and Jorge Parra Norato, "Addicted to punishment: the disproportionality of drug laws in Latin America", *Dejusticia Working Paper 1*.

٦٢- ورأى الفريق العامل أن نظم الاحتجاز السابق للمحاكمة، ومنها الاحتجاز الاحتياطي (arraigo) أو أشكال الاحتجاز الأخرى لأغراض التحقيق، تقيد هي ونظم الإفراج بكفالة قدرة الشخص على الطعن في احتجازه؛ وتؤثر في افتراض البراءة؛ وتثقل كاهل نظام العدالة. ويجب ضمان المساواة في الحماية أمام القانون وضمن الحقوق الإجرائية في الوصول إلى العدالة، بما في ذلك قصر الاحتجاز السابق للمحاكمة على حالات استثنائية، فضلاً عن ضمان التعجيل في المراجعة القضائية وفي عقد جلسات المحاكمة لتحديد المسؤولية الجنائية، وتشمل هذه الضمانات حالات احتجاز الأفراد لأسباب تتعلق بالمخدرات. ويجب أن تتاح لهؤلاء الأفراد سبل قضائية للطعن في احتجازهم كما هو الأمر في أشكال الاحتجاز الأخرى.<sup>(٤)</sup> وأشار الفريق العامل بوجه خاص إلى ضرورة المواظبة على إجراء مراجعات قضائية دورية لتلافي الاحتجاز لفترات طويلة<sup>(٥)</sup>.

## باء- الاحتجاجات السلمية والاحتجاز التعسفي

٦٣- تلقى الفريق العامل معلومات وبلاغات من شتى أرجاء العالم تفيد بزيادة حالات احتجاز الأشخاص في سياق الاحتجاجات السلمية، ويمكن اعتبار هذه الحالات تعسفية وفقاً لأساليب عمل الفريق العامل. وعليه سينظر الفريق العامل في هذه المسألة ضمن مواضيع عمله في عام ٢٠١٧ بالتنسيق مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، والمؤسسات الإقليمية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية.

## جيم- سبل الانتصاف من الاحتجاز التعسفي

٦٤- يقع واجب الامتثال للقانون الدولي على عاتق الجميع، بما في ذلك السلطات المحلية والأفراد. ويجب أن يتيح القانون الدولي والقانون الداخلي سبل انتصاف لكي يكون القانون الدولي فعالاً. ويقع على عاتق الدول التزام إيجابي بتوفير سبيل انتصاف فعال من انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان. وسبيل الانتصاف من الاحتجاز التعسفي هو عادة الإفراج الفوري. وفي أغلب الحالات، ومنها الحالات التي لا يكون الإفراج فيها من سبل الانتصاف، يحق للفرد الحصول على تعويض. وهذا الحق حق راسخ في الممارسات الدولية<sup>(٦)</sup> الشائعة وفي مبدأ الاعتقاد بالزام الدول؛ كما تكفله طائفة عريضة من الصكوك الدولية. وتنص عليه القوانين المحلية لمعظم الدول، وتدين

(٤) Working Group on Arbitrary Detention, deliberation No. 4.

(٥) انظر الفقرات من ١١١ إلى ١١٩ من الوثيقة A/HRC/27/48/Add.3.

(٦) انظر محكمة العدل الدولية (Republic of Guinea v. Democratic Republic of the Congo), Compensation, Judgment, I.C.J. Reports 2012, p. 324, Ahmadou Sadio Diallo (Republic of Guinea v. Democratic Republic of the Congo), Merits, Judgment, I.C.J. Reports 2010, p. 639 and Ahmadou Sadio Diallo (Republic of Guinea v. Democratic Republic of the Congo), Preliminary Objections, Judgment, I.C.J. Reports 2007, p. 582.

انتهاكه. وهو مبدأ عام من مبادئ القانون الدولي، راسخ في القوانين المحلية وفي تطبيقه على جميع قطاعات القانون الدولي ونظم المعاهدات<sup>(١٧)</sup>. ويضطلع القانون المحلي، سواء كان قانوناً دستورياً أو قانوناً قائماً على التشريع أو على السوابق القضائية، بدور خاص في مجال قانون حقوق الإنسان حيث تكون الواجبات في المقام الأول واجبات ملزمة للدول تجاه الأفراد. ويتناول مجلس حقوق الإنسان وآلياته المختلفة القوانين المحلية بالتمحيص الدقيق؛ فالعديد من هذه الآليات يهدف أساساً إلى مراجعة القوانين والممارسات المحلية. ويفضي ذلك إلى استخلاص أدلة كثيرة عن ممارسات الدول ومبدأ الاعتقاد بالإلزام. وفضلاً عن ذلك فإن الإعلانات وغيرها من البيانات الصادرة عن الدول بشأن قوانينها وامثالها للقانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان الأبعد مدى، وتعليقات الدول الأخرى وحالات شجبها، تقوم مقام المصدر الإضافي لمبدأ الاعتقاد بالإلزام.

٦٥- وتضطلع المحاكم المحلية بدور خاص في إتاحة سبل الانتصاف من الضرر (مسؤولية إدارية ودستورية). ولا يجوز أن توضع بموجب القانون الداخلي حواجز، في شكل حصانات أو تقييد للولاية القضائية أو عوائق إجرائية أو دفعات قائمة على أساس مبدأ "احترام التصرفات السيادية للدول" تحد من فعالية القانون الدولي. وأحد أسس الولاية القضائية هو ممارسة الرقابة على الأفراد، وبموجب القانون الدولي تمارس هذه الرقابة متى أثر فعل من الأفعال، يعزى بأوسع معانيه إلى دولة ما، تأثيراً سلبياً في أي شخص في أي مكان في العالم. وتنص المادة ٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه الفعلي من أية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التي يمنحها إياه الدستور أو القانون. وتشير المادة ٩(٥) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلى حق واجب النفاذ في الحصول على تعويض بسبب التوقيف أو الاعتقال غير القانوني. وتنص المادة ١٤ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة على أن تضمن كل دولة طرف، في نظامها القانوني، إنصاف من يتعرض لعمل من أعمال التعذيب وتمنعه بحق قابل للتنفيذ في تعويض عادل ومناسب بما في ذلك وسائل إعادة تأهيله على أكمل وجه ممكن، وفي حالة وفاة المعتدى عليه نتيجة لعمل من أعمال التعذيب، يكون للأشخاص الذين يعولهم الحق في التعويض.

٦٦- وقد استقر في الاجتهادات الثابتة للفريق العامل أن واجب تقديم هذا التعويض مسألة من مسائل القانون الدولي العرفي، ويشير الفريق العامل إلى أن الحجج التي سيقى والمبادئ التي قُدمت ضد سبل الانتصاف كانت حتى الآن فعالة إلى حد مفرط. فمن حيث النتائج الفعلية، لم توفر المحاكم والهيئات القضائية الدولية والمحكمة المحلية سبل انتصاف فعالة. وقبول قيود جديدة تمنع فعلياً إتاحة سبل الانتصاف في المحاكم المحلية هو أمر يتعارض مع سيادة القانون ومع متطلبات إقامة نظام قانوني دولي فعال، نظراً لأن مبادئ القانون الدولي المتمثلين في التفويض والتكامل يوجب أن تتحمل النظم القانونية المحلية المسؤولية الرئيسية عن توفير سبل الانتصاف.

*Questions relating to the Obligation to Prosecute or Extradite (Belgium v. Senegal), Judgment, I.C.J. (١٧) Reports 2012, p. 422*

٦٧- والالتزام الذي يفرضه القانون الدولي بإتاحة سبل الانتصاف يُستوفى في المقام الأول عبر القانون المحلي. ويقع على السلطات المحلية والدول واجب تطبيق قانون الضرر امتثالاً للقانون الدولي الذي ينص على الحد الأدنى من المعايير في هذا الصدد. وتتيح اجتهادات المحاكم الدولية<sup>(١٨)</sup> وهيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة مصادر مهمة للقوانين أو إعلانات القوانين.

## رابعاً- الاستنتاجات

٦٨- يرحب الفريق العامل بتعاون الدول معه على الوفاء بولايته، وخاصة فيما يتعلق بردود الحكومات بشأن الحالات التي عرضت عليها في إطار الإجراءات العادية للفريق العامل. وخلال عام ٢٠١٤، اعتمد الفريق العامل ٥٧ رأياً بخصوص ٤٢٢ شخصاً في ٣٠ بلداً. وأحال أيضاً إلى ٤٨ حكومة ١٣٦ نداءً عاجلاً بخصوص ٤٣٥ شخصاً.

٦٩- ويرحب الفريق العامل بالدعوات التي وجهت إليه لزيارة البلدان في بعثات رسمية. وفي عام ٢٠١٤ قام بزيارة رسمية إلى نيوزيلندا، وزيارتي متابعة إلى إيطاليا وألمانيا. وتلقى دعوات من حكومات أذربيجان والأرجنتين (زيارة متابعة) وإسبانيا وبوركينا فاسو وليبيا ومالطة (زيارة متابعة) وناورو والهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وكذلك من حكومة دولة فلسطين. وطلب أيضاً دعوته لزيارة ٣٥ بلداً آخر.

٧٠- ويؤكد الفريق العامل من جديد أن احترام المواعيد في إرسال الردود على رسائل الادعاء الموجهة في إطار إجراءاته العادية مع إلقاء الدول الأعضاء بالتفاصيل الكاملة يُعزز مسألة الموضوعية في تقديم آراء الفريق العامل. ويُعرب الفريق العامل عن أسفه لأن الحكومات في بعض الحالات لا تقدم ردوداً أو تقصر ردودها على معلومات عامة أو تكتفي بتأكيد عدم وجود احتجاز تعسفي في البلد أو تشير إلى القواعد الدستورية التي تمنع حدوثه، دون إشارة مباشرة إلى الادعاءات المحددة المحالة إليها.

٧١- وكرر الفريق العامل، في مداولته رقم ٩ بشأن تعريف ونطاق سلب الحرية تعسفاً في القانون الدولي العرفي (انظر الفرع الثالث من الوثيقة A/HRC/22/44)، اجتهاداته الثابتة بشأن حظر جميع أشكال سلب الحرية تعسفاً، ودلل على أن هذا الحظر ممارسة عامة مقبولة بوصفها قانوناً وأنها تشكل جزءاً من القانون الدولي العرفي وقاعدة آمرة.

(١٨) انظر على سبيل المثال قضية ديبالو (الأضرار)، حكم محكمة العدل الدولية، في قضية المدعي العام ضد لوبنغا ديلو (٢٠١٢)، (the International Court of Justice in *Diallo (Damages)*, the judgement of the International Criminal Court in *The Prosecutor v. Lubanga Dyilo* (2012))، واجتهاد هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب، فضلاً عن تقارير المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

٧٢- ولا يخضع حظر سلب الحرية تعسفاً لقيود إقليمية وينطبق على واجبات الدول حيثما كانت لها سيطرة فعلية، وعلى تصرفات وكلائها في الخارج. ولا يقبل القانون الدولي فرض قيود على الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان استناداً إلى مبدأ "احترام التصرفات السيادية للدول". وفي الحوار التفاعلي الذي جرى في الدورة الثانية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، أعربت الدول عن دعم عامٍ لاستنتاجات المداولة.

٧٣- وشجع مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١٦/٢٠، جميع الدول على احترام وتعزيز حق كل شخص يُسلب حريته بتوقيفه أو احتجازه في إقامة دعوى أمام محكمة لكي تفصل هذه المحكمة دون إبطاء في شرعية احتجازه وتأمراً بالإفراج عنه إذا كان الاحتجاز غير قانوني وفقاً لالتزاماتها الدولية. وفي تقرير منفصل (A/HRC/30/37)، يقدم الفريق العامل إلى مجلس حقوق الإنسان مشروع المبادئ والمبادئ التوجيهية الأساسية بشأن سُبل الانتصاف والإجراءات المتعلقة بذلك الحق التي اعتمدها في دورته الثانية والسبعين.

٧٤- ويلاحظ الفريق العامل بقلق، في ضوء البلاغات التي وردته والنتائج التي أسفرت عنها زيارته القطرية، زيادة حالات الاحتجاز التعسفي نتيجة لقوانين وسياسات مكافحة المخدرات. وتتعارض نظم الاحتجاز الإلزامي لأغراض "إعادة التأهيل" من المخدرات عن طريق العزل أو العمل الجبري مع الأدلة العلمية، وهي نظم تعسفية أصلاً.

٧٥- وتطرح القوانين الجنائية والتدابير الجزائية المتبعة في ظل النظام العقابي المطبق حالياً لمكافحة الاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي تساؤلات مهمة عن الشرعية والتناسب والضرورة والملاءمة.

٧٦- وتلقى الفريق العامل معلومات وبلاغات ذات صلة بتفيد بزيادة حالات الاحتجاز في سياق الاحتجاجات السلمية. ويعتزم الفريق العامل النظر في هذه المسألة ضمن مواضيع عمله في عام ٢٠١٧.

٧٧- ويقع على عاتق الدول التزام إيجابي بتوفير سبيل انتصاف فعال من انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي أغلب الحالات، يحق للفرد الحصول على تعويض. ويشكل هذا الحق مبدأ عاماً من مبادئ القانون الدولي.

٧٨- والالتزام الذي يفرضه القانون الدولي بإتاحة سبل الانتصاف يُستوفى في المقام الأول عبر القانون المحلي. وتضطلع المحاكم المحلية بدور خاص في ضمان سبل الانتصاف من الضرر، ولا يجوز أن توضع بموجب القانون الداخلي حواجز من شأنها أن تحدّ من فعالية القانون الدولي.



## خامساً- التوصيات

٧٩- يوصي الفريق العامل الدول بما يلي:

- (أ) إعمال وحماية حق كل إنسان في الحرية بموجب القانون الدولي العرفي؛
- (ب) كفالة توسيع الضمانات المتاحة ضد الاعتقال والاحتجاز التعسفيين لتشمل جميع أشكال سلب الحرية، بما في ذلك الإقامة الجبرية، وإعادة التأهيل عن طريق العمل، وفترات حظر التجول الطويلة، واحتجاز المهاجرين وطالبي اللجوء؛ والحجز بغرض الحماية؛ والاحتجاز بغرض إعادة التأهيل أو العلاج؛ والاحتجاز في مناطق العبور، ونقاط تفتيش مراقبة الحدود؛
- (ج) ضمان عدم إبقاء الأشخاص رهن الاحتجاز على ذمة المحاكمة فترات أطول مما ينص عليه القانون، وضمان مثولهم فوراً أمام قاضٍ؛
- (د) تصحيح الاحتجاز التعسفي بسُّبل أهمها الإفراج الفوري والتعويض على نحو ما تقتضيه الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي العرفي، ومساعدة الفريق العامل على متابعة آرائه في فُرَادَى الحالات.
- ٨٠- وينبغي أن تكون جميع تدابير الاحتجاز مُعللة وملائمة وضرورية ومتناسبة مع الهدف المنشود.
- ٨١- وينبغي أن يستفيد جميع الأشخاص الخاضعين لتدبير من تدابير الاحتجاز في جميع المراحل من إمكانية الاتصال بمحام من اختيارهم وكذا الحصول على المساعدة والتمثيل القانونيين الفعالين.
- ٨٢- وينبغي أن يتمتع جميع المحتجزين بالحد الأدنى من الضمانات الإجرائية، بما في ذلك مبدأ تكافؤ وسائل الدفاع؛ وتوفير الوقت والتسهيلات الكافيين لإعداد الدفاع؛ وإمكانية الاطلاع على الأدلة بصورة ملائمة والضمانات ضد تجريم الذات.
- ٨٣- ويطلب الفريق العامل من مجلس حقوق الإنسان أن يعتمد رسمياً مشروع المبادئ والمبادئ التوجيهية الأساسية بشأن سبل الانتصاف والإجراءات المتعلقة بحق كل شخص يُحرم من حريته بتوقيفه أو احتجازه في إقامة دعوى أمام محكمة.
- ٨٤- وقد يرغب مجلس حقوق الإنسان في أن يطلب إلى الفريق العامل أن يجري، بدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، تحليلاً متعمقاً للاحتجاز التعسفي نتيجة لتطبيق السياسات الدولية أو الوطنية المتعلقة بالمخدرات، آخذاً في الحسبان المعلومات التي تقدمها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والأجهزة والوكالات والهيئات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية، وأن يقدم إلى المجلس تقريراً عن ذلك في نهاية عام ٢٠١٧.

٨٥- وقد يرغب مجلس حقوق الإنسان في أن يطلب إلى الفريق العامل أن يعد، بدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، تقريراً تحليلياً عن مبادئ الشرعية والتناسب والضرورة والملاءمة المطبقة لتلافي الاحتجاز التعسفي، آخذاً في الحسبان الدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي تتبعها النظم القانونية الوطنية والآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، لكي يقدمه إلى المجلس في نهاية عام ٢٠١٨.

٨٦- وقد يرغب مجلس حقوق الإنسان في أن يذكر الدول بأنها يقع على عاتقها التزام إيجابي بتوفير سبل انتصاف فعالة من انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان.

[الأصل بالإسبانية]

## رد حكومة كوبا بشأن الرأي رقم ٥٠/٢٠١٤

لم تستطع حكومة كوبا أن تفعل شيئاً لمنع ما عمدت إليه حكومة الولايات المتحدة من استخدامات شتى للقاعدة البحرية في غوانتانامو، ذلك أنه على الرغم من أن دولة كوبا تمارس سيادتها على كامل الإقليم الوطني فإن الولايات المتحدة هي التي تمارس ولايتها على أراضي القاعدة البحرية في غوانتانامو، ما دام احتلالها غير الشرعي قائماً.

ويرفض الدستور الحالي لجمهورية كوبا المعاهدات أو المواثيق أو الامتيازات المبرمة في ظروف غير متكافئة أو التي تتجاهل سيادتها وسلامتها الإقليمية أو تنتقص منها ويعتبرها غير قانونية وباطلة، مثل اتفاقية محطات التزود بالفحم والمحطات البحرية لعام ١٩٠٣، التي أفضت إلى احتلال الولايات المتحدة لذلك الجزء من الأراضي الكوبية، ومعاهدة العلاقات بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة لعام ١٩٣٤، التي أجازت إقامة قاعدة بحرية دائمة للولايات المتحدة في غوانتانامو. وما فتئت حكومة كوبا منذ عام ١٩٥٩ تطالب حكومة الولايات المتحدة بإعادة ذلك الجزء من الأراضي الكوبية المحتل احتلالاً غير مشروع ضد إرادة شعبها.

ولا تنص المعاهدات الباطلة الآنفة الذكر، حتى هي، على الاستخدامات التي عمدت إليها حكومة الولايات المتحدة للقاعدة البحرية في غوانتانامو.

وأعربت حكومة كوبا عن قلقها العميق إزاء الفراغ القانوني الذي تتعلل به حكومة الولايات المتحدة لمواصلة انتهاكها الجسيم لحقوق الإنسان للسجناء المودعين في مركز الاحتجاز بقاعدة غوانتانامو البحرية غير القانونية، بما في ذلك حالات التعذيب والوفاة أثناء الاحتجاز.